



اعتمدت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية منذ مؤتمر مدريد عام 1991 – المعلنة على الأقل – بشكل أساسى على حل الدولتين لإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي، وعقدت لذلك لقاءات وجولات ومؤتمرات ومفاضلات ماراثونية ما زالت مستمرة حتى يومنا هذا دون نتائج ملموسة.

إلا أن الموقف الأخير للإدارة الأمريكية والذي ورد في تقرير مطول لمجلة فورين بوليسي الأمريكية تحت عنوان "إيران أولًا ثم سلام الشرق الأوسط" بتاريخ 28/4/2015 كان مغايراً لما تعلنه تلك الإدارة حول حرصها على إنهاء الصراع وبأسرع وقت، راسمة لنفسها ولغيرها أولويات جديدة في المنطقة ليس على رأسها في الوقت الراهن حل الدولتين، أو على الأقل طلب تأجيله حتى الانتهاء من الملف النووي الإيراني نهاية يونيو/حزيران القادم.

طلب التأجيل الأخير سبقه طلب مماثل في ديسمبر/كانون الأول 2014 من جون كيري لممثلي 28 دولة أوروبية في لقاء مغلق أعلن فيه كيري أن واشنطن ربما توافق على المقترن الفرنسي لمجلس الأمن لكنه أعلن أيضاً وبوضوح أن واشنطن ستتجه لحق النقض (الفيفتو) إن عرض القرار قبل الانتخابات الإسرائيلية المقررة في 17 مارس/آذار 2015.

أولويات المنطقة:

محاولات الربط بين الملفين النووي الإيراني وملف عملية السلام الشرق الأوسط ليست جديدة، كذلك هي محاولات رسم أولويات المنطقة، وعرقلة جهود حل الدولتين لمن يؤمن بها.

في مايو/أيار من العام 2008 وتحت عنوان "زوال حل الدولتين" تساءل ناثان ج. براون كبير الباحثين غير المقيم بمؤسسة كارنيجي للسلام الدولي – في تقرير مطول صادر عن المؤسسة – عن إمكانيات تطبيق حل الدولتين.

في هذا الشأن ومنذ سنوات كتب مأمون فندي في صحيفة الشرق الأوسط اللندنية بتاريخ 27/4/2009 تحت عنوان "ربط نتنياهو" ما يلي :

"ما يحوله نتنياهو هو إعادة ترتيب الأولويات الأمنية في المنطقة، بمعنى أن الملف النووي الإيراني من منظور إسرائيل هو أكثر تهديداً للأمن الإقليمي منبقاء جرح القضية الفلسطينية النازف مفتوحاً وأجل غير معروف"، مضيفاً "ربط نتنياهو لحل القضية الفلسطينية بالملف النووي الإيراني يدل على سوء نية من البداية، هذا إضافة إلى أنه متناقض تماماً مع توجهات الرئيس الأميركي باراك أوباما الذي يرى أن حل الدولتين هو أولوية، وأن الملف النووي الإيراني يمكن الحوار حوله".

كان هذا في العام 2009، أما اليوم فإنه من الواضح أن الإدارة الأمريكية باتت في موقف أقرب لموقف نتنياهو، بل لا يبالغ إن قلنا إنها رضخت للموقف الإسرائيلي.

الموقف الأوروبي:

تنزع فرنسا وبريطانيا وألمانيا حراكاً أوروباً من نوع آخر، يقطع الطريق تماماً على أي إمكانية لعمل دبلوماسي فلسطيني أو عربي -بغض النظر عن نجاحه-. يتمثل في استصدار قرار من مجلس الأمن لإنهاء الاحتلال والاعتراف بدولة فلسطين بشكل كامل.

ترتکز الخطة على نقاط محددة أهمها:

- تضع الخطة سقفاً زمنياً مدته ستة أشهر لإنهاء المفاوضات، هي -فعلياً- تمديد للمفاوضات.
- يرتبط ذلك بشكل مباشر بالفترة المتبقية للرئيس أوباما في منصبه.
- لا تنص على إنهاء الاحتلال، لكن إنهاء المفاوضات فقط.
- لا ترسم حدوداً للدولة الفلسطينية وتترك ذلك للتفاهم بين الطرفين.
- لا تنص على اعتراف فوري بدولة فلسطين.
- تحاول ألمانيا إضافة نص أن "إسرائيل هي الوطن القومي للشعب اليهودي".

الملفت أن الخطة الثلاثية الفرنسية البريطانية الألمانية ترتكز على أمور تجعل من الصعب رفضها من قبل الولايات المتحدة أو الدول العربية، أي إنها تحشر الجميع في الزاوية سياسياً، ولهذا تحاول الولايات المتحدة الأمريكية المماطلة والتأجيل لـ المعارضة المباشرة أو الرفض المطلق المقترح.

الموقف الأميركي:

إضافة للمماطلة والتأجيل فإن صحيفة الفورين بوليسي تحمل من جهتها أسباب الموقف الأميركي والذي يعتبر تراجعاً عن الموقف السابق خاصة من ناحية اعتبار الملف الإيراني أولوية على ملف عملية السلام، حيث تذكر أن عاملين أساسين يقفان وراء موقف الإدارة الأمريكية.

الأول: خشية الإدارة الأمريكية من التعامل مع ملفين شائكيين في وقت واحد -النووي الإيراني وعملية السلام في الشرق الأوسط- خاصة في ظل معارضة "إسرائيل" ومؤيديها في الكونغرس الأميركي لتوجهات الإدارة الأمريكية في الملفين.

الثاني: -وبحسب دبلوماسيين- هو تغير حقيقي في موقف الولايات المتحدة من ملف الشرق الأوسط ونقله لمجلس الأمن، رغم تلميحات الرئيس باراك أوباما السابقة حول احتمالية عدم معارضته إدارته لقرار يصدره مجلس الأمن -طبقاً للخطة الفرنسية-. بعد تصريحات نتنياهو الانتخابية بأن حل الدولتين قد انتهى، متراجعاً بدوره عن موقف سابق له في جامعة بار إيلان في العام 2009 والذي أيد فيه حل الدولتين.

أي إن الموقف الأميركي يتآرجح بين الترد والخشية من ناحية والتراجع من ناحية أخرى، وهو ما يصب في مصلحة الجانب الإسرائيلي على أية حال.

الموقف الإسرائيلي:

لم يتغير الموقف الإسرائيلي منذ انطلاق ما يسمى بعملية السلام في الشرق الأوسط وحتى يومنا هذا، ويخلص في القبول العلني بالمبادرات الدولية والقرارات، والاستمرار في التفاوض، وتغيير الواقع على الأرض دون أي تقدم يذكر.

رؤساء الحكومات المتعاقبة استمروا على ذات النهج ولم يشذ منهم أحد، حتى إيهود أولمرت الذي اعتبره الجانب الفلسطيني الأكثر واقعية واستعداداً للحل. أما نتنياهو فكان الأكثروضحاً وتحدياً للموقف الأميركي الذي تنبذ بعد إعلانه موت حل الدولتين أثناء حملته الانتخابية.

وقد تشاور حزب نتنياهو (الليكود) بعد فوزه بالانتخابات بالفعل مع الأحزاب اليمينية والأحزاب الأرثوذكسيّة اليهودية التي عارضت بشدة تقديم تنازلات للفلسطينيين، بحسب بيان صادر عن مكتب نتنياهو، بما في ذلك نفتالي بينيت من المؤيدين للاستيطان اليهودي، وأفيغدور ليبرمان من اليمين المتطرف، وحزب إسرائيل بيتنا القومي، وقادة حزب شاس المتشدد، وبهدوت هتوّرة المتطرفين.

هذا الموقف الإسرائيلي الثابت إضافة لاتجاه الجمهور الإسرائيلي نحو اليمين المتطرف عزز من مكانة نتنياهو وحكومته في رفض الضغوط والسير باتجاه الضغط المضاد عبر الكونغرس الأميركي الذي زاره نتنياهو في مارس/آذار الماضي رغم رفض إدارة أوباما لىحرض على الملفين معاً: النووي الإيراني وعملية السلام في الشرق الأوسط.

الموقف الفلسطيني:

الموقف الفلسطيني هو موقف التائه بين المواقف، وعود وآمال لا تلبث أن تتلاشى، دولة تُعلن وتحظى بتأييد ثم انهيار الحلول، أصدقاء يديرون الظهر، آخرون يعملون في الخفاء لإفشال كل شيء.

لا يملك الجانب الفلسطيني أوراق ضغط ولا يستطيع تفعيل ما يمكن تفعيله كوقف التنسيق الأمني مثلاً، لارتباط بقاء السلطة بالرواتب والمساعدات التي تتوقف لانتزاع المواقف أو التراجع عنها كما حدث بداية هذا العام بعد توقيع ميثاق روما الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية.

السلطة الفلسطينية تلجم بين فينة وأخرى للتلويع بحل السلطة وتحميل الاحتلال مسؤولية إدارة الضفة الغربية كنوع من الضغط، إلا أن عدم جدية السلطة ومنظمة التحرير في هذا الشأن أضعف تلك الورقة ربما الوحيدة المتبقية لديهم.

الموقف الفلسطيني يمكن تلخيصه ببساطة بالموقف الذي ينتظر مواقف الأطراف الأخرى، يتغطى أحياناً بلجنة فلسطين في الجامعة العربية، أو بعض القفزات الدبلوماسية وتوقع اتفاقيات الانضمام للمنظمات الدولية للظهور أمام الجمهور الفلسطيني كطرف فاعل و قادر على اتخاذ المواقف.

إن ارتبط ملف مفاوضات الشرق الأوسط بالمتغيرات في العالم، تتوقف عند كل حدث انتخابي في أميركا أو "إسرائيل"، تتعرقل مع كل حادثة أو هجوم في أي مكان في العالم، تتراجع مع كل عدوان إسرائيلي في الضفة أو غزة.

حل الدولتين -وكما أشرنا سابقاً- تعرض للتشكيك منذ أعوام عدة، البعض اعتبره وهمما انتهى تماماً حتى من الجانب الفلسطيني -سري نسبة في مارس/آذار 2015 "نهاية وهم حل الدولتين"- وعباس زكي عضو اللجنة المركزية لحركة "فتح" أن "حل الدولتين" مات منذ زمن، وأن أمم القيادة الفلسطينية خيارات متعددة للتعامل مع الجانب الإسرائيلي بعد فوز اليمين الإسرائيلي" في ذات الشهر، وقبله أحمد قريع في مقال مطول له نُشر على موقع العربية في مارس/آذار 2012 تحت عنوان "حل الدولتين بين الفشل والتفسيل"، وغيرهم.

ذلك هو الحال في الجانب الإسرائيلي والذي عبر عنه موشي آرنز وزير الحرب الإسرائيلي الأسبق في حكومة الليكود خلال الانتفاضة الفلسطينية الأولى في مقال له بتاريخ 6/3/2015 تحت عنوان "atak حل الدولتين".

خلاصة القول إن الرابط المفترض بين الملف النووي الإيراني وحل الدولتين، وتغيير أولويات الإدارة الأمريكية ما هو إلا تأكيد على مواقف سابقة ربما فاتت البعض، لكنها شكلت جزءاً لا يتجزأ من سياسة التسويف والمماطلة والتأجيل والتجميد التي صاحبت عملية السلام المفترضة منذ انطلاقها في مدريد العام 1991.

الخاسر الوحيد الدائم في تلك المعادلة هو الجانب الفلسطيني بلا شك والذي يقف بلا أوراق ضغط، بلا خيارات وبلا بدائل بعد أن وضع بيضه كله في سلة المفاوضات، واعتبرها خياراً استراتيجياً "وحيداً" مسقطاً كل خيار آخر، بل محارباً له.

آن الأوان لإعادة قراءة المتغيرات واتخاذ ما يلزم من إجراءات ومواقف، توقف على أقل تقدير سياسة الأمر الواقع في الضفة الغربية المحتلة والتي إن أخذنا بعين الاعتبار المستوطنات والطرق الالتفافية وجدار الفصل والمناطق العسكرية والحواجز والتهويد والتهجير والمصادر لا يتبقى منها إلا أقل من 40% ممزقة منعدمة التواصل لا تصلح أن تكون مرتكزاً لأي دولة من أي نوع.

الجزيرة

المصادر: